

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٩ مكرراً أ) إلى المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

أحمد خليفة الشحومي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

ويوزع على الأعضاء

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (٩ مكرراً أ)

إلى المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٩ مكرراً أ) إلى المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه نصها الآتي:

"يطبق برنامج قياس المهارة على العمالة الوافدة من الخارج بصفة إلزامية من خلال اجتياز اختبار مهارة نظري وعملي، وتوكل مهمة تنظيم عمل البرنامج للهيئة العامة للقوى العاملة ووضع شروطه ومعاييرته بالتنسيق مع سفاراتنا في الخارج، ويكون الحصول على شهادة تأهيلية شرط لاستكمال إجراءات منح تأشيرة العمل في البلاد".

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٩ مكرراً)
إلى المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب**

تعاني البلاد من تكس العمالة الوافدة غير القادرة على الاستقرار بعمل ثابت لها مما يتسبب بكثير من المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وعلى أثر ذلك جاء الاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة للمرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب بتطبيق برنامج قياس المهارة على العمالة الوافدة من الخارج بصفة الزامية من خلال اجتياز اختبار مهارة نظري وعملي، وتوكل مهمة تنظيم عمل البرنامج للهيئة العامة للقوى العاملة وشروطه ومعاييره بالتنسيق مع سفاراتنا في الخارج ويكون الحصول على شهادة تأهيلية شرط لاستكمال إجراءات منح تأشيرة العمل في البلاد.

ويهدف ذلك إلى التحقق من امتلاك العمالة المهنية المهارات اللازمة لإتقان المهن التي يعملون بها، من خلال اجتياز اختبار مهارة نظري وعملي، كي يُسمح لهم بالعمل في البلاد.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول

11